المحور الأول: مدخل إلى التدقيق المالي

تمهيد:

إن التدقيق المالي كمهنة يمتهنها فريق متخصص ذو خبرة فنية وكفاءة علمية عالية، يسعى إلى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بمجال المحاسبة والمالية، كما تتطلب لمهنة التدقيق: شيء يدقق، أداة للتدقيق، القائم بعملية التدقيق وتحديد المستفيد من نتائج التدقيق.

لأن علم التدقيق يمثل مجال متخصص يرتكز على جمع وتقييم الأدلة والبراهين التي تتصف بالكفاية والصالحية، تساعد المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وصدق البيانات المالية المقدمة

1- التطور التاريخي للتدقيق:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مدى مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت الحاجة لذلك أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على ان حكومات قدماء المصريين واليونان كانتا تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة.

والمدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وعليه نجد أن كلمة تدقيق "Auditing"مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها يستمع.

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاعات الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في مجال المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة "لوقا باشيليو" عام 1494 فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشاره الذي ساعد على تطور المحاسبة والتدقيق، كما زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال التي تقوم على انفصال المالك عن الإدارة، مما دعا إلى تعيين مدققي حسابات للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.

ظهرت أول منظمة مهنية للتدقيق في مدينة فنيسيا بايطاليا عام 1581 بتأسيس كلية Roxonati، قد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، كانت لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني، مما انشأت بعدها جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 وخاصة بعد مجيء قانون الشركات البريطاني عام 1862 الذي ينص على وجوب عملية التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم.

بعدها لحقت دول أخرى وانتشارها بشكل واسع فكانت فرنسا عام 1881 الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 ألمانيا عام 1896... الخ، هكذا أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر.

أما في الدول العربية، فكان لمصر السبق في هذا المجال حيث بدأت مزاولة المهنة فيها دون تنظيم، حتى عام 1909 عند صدور قانون ينظم مزاولة مهنة التدقيق، وتلتها الدول العربية الأخرى و كان سبب التأخر راجع إلى كون الدول حديثة الاستقلال آنذاك.

أما في الجزائر فقد تأخرت كثيرا في تنظيم المهنة كونها كانت تحت سيطرة الدولة (حسب النهج الاقتصادي المتبع)، في شكل تنظيم يرعاه المجلس الوطني للمحاسبة CNC، إلى أن ظهر القانون رقم 91-8 المؤرخ في 1991/04/27 الذي صدر أحكام متعلقة بممارسة المهنة.

تزامنا مع إصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر بعد تبني معايير المحاسبة الدولية"IFRS/IAS" التي استحدث منها النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 2007/11/25 المطبق ابتداء من سنة 2010 خلفا للمخطط المحاسبي الوطني PCN، كما تم إجراء عدة تعديلات جوهرية حول تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وفقا للقانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في 84 مادة قانونية، وتلاها إصدار ات تدريجية للمعايير الجزائرية للتدقيق بدء من سنة 2016 ثم خلق دليل عملي كنموذج لممارسة مهنة التدقيق سنة 2019.

2- تعريف التدقيق:

توجد عدة تعريفات لمهنة التدقيق تختلف حسب وجهات نظر المختصين في المجال نجد من أهمها:

لجنة مفاهيم التدقيق التابعة لجمعية المحاسبة بين الأمريكيين أصدرت مفهوم التدقيق عام 1972 على أنه: "هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يعرف التدقيق على انه: "الهدف من التدقيق هو تعزيز درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن خلالها يبدي المدقق رأيه حول القوائم المالية المنجزة مدى توافقها مع المعايير المحاسبية المتفق عليها".

المؤلفين "الفين وجيمس" في كتابهما المشهور "المراجعة مدخل متكامل" عرفا التدقيق على أنه: "جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل".

كما عرفه الاقتصادي باري Bary أنه: "عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها".

نستنتج من التعاريف السابقة على أن التدقيق هو: "بحث منهجي يقوم على جمع أدلة الإثبات وتقويمها، من أجل تحديد درجة الثقة في المعلومات المالية المقدمة عن الوحدة الاقتصادية، وتوصيل ذلك النتائج إلى الجهات المعنية.

3- خصائص التدقيق:

من التعريفات السابقة نجد أن عملية التدقيق تشمل عدة خصائص نذكر من أهمها:

أ- الفحص: هو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان، عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من جدية المستندات التي تم على أساسها التسجيل.

ب- التحقيق: يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها بالقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتمكن المدقق من التأكد على صلاحيتها وعدالتها، لإبداء المدقق رأيه الفني المحايد على الثقة بناء على مجموعة من أدلة الإثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها.

ج- التقييم: يعني به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل الأسس والسياسات، وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها حتى يطمئن المدقق على صحة وسلامة عمليات التقييم.

د- التقرير: يلخص نتائج الفحص والتحقيق والتقييم في تقرير يعالج بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدة دقة وعدالة نتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للمؤسسة محل التدقيق.

4- أهداف التدقيق:

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق في الوقت الحاضر بإعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية الناتجة عن الخطأ أو الغش، أما تاريخيا فلابد من الإشارة إلى أن أهداف التدقيق مرت بتطورات مستمرة متأثرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في المقابل توجد أهداف أخرى منها التقليدي و منها الحديث نتيجة التطور والانفتاح الاقتصادي.

تتمثل أهم **الأهداف التقليدية** للتدقيق في:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات؛

- كشف كل ما يتعلق من الأخطاء أو الغش أو التزوير المرتكبة في مختلف التسجيلات المحاسبية ووثائق الإثبات؛

- إبداء رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد محاسبيا بشكل سليم؛

- تقليل فرص الأخطاء والغش مع تفعيل نظام الرقابة الداخلية عن طريق الزيارات الدورية المفاجئة للمدقق.

- **تتمثل أهم الأهداف الحديثة للتدقيق في:**

– مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة عملية تنفيذها للتعرف على ما حققته من أهداف:

– تقييم نتائج أعمال النشاط بالنسبة للأهداف المرسومة.

– تحديد وتحليل الانحرافات لمعرفة أسبابها ومدى معالجتها.

– تقييم وتحسين الأداء والكفاءة الإنتاجية مع رفع مستوى الفعالية والحد من الإسراف لكل المستويات و مراحل النشاط.

5– أهمية التدقيق:

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية التي من الأفضل أن تكون مدققة من طرف هيئة مختصة تعبر عن صحتها وتصويرها للواقع للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، من الفئات المستفيدة نجد منها:

أ– إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم تقييمها من قبل المدقق المستقل والمحايد في رسم السياسات و الخطط للمستقبل، ومتابعة تنفيذها لتقييم أداء العاملين عليها، كما أنها تعد وسيلة لإثبات، أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى تجديد الثقة في أعضاء مجلس إدارتها وكذلك زيادة مكافأتهم.

ب– المستثمرين الحاليين والمحتملين: يتجه اهتمام المستثمرين إلى القوائم المالية وتقرير المدقق على اعتبار أنها تمثل المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، وذلك للحكم على معدلات الربحية مكانية اتخاذ ومدى تحسن المركز المالي من أجل تقدير حدود المساهمة في رأسمالها، أو القرارات الاستثمارية السليمة في توجيه المدخرات والاستثمار بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن مع الحماية.

ج– البنوك والمؤسسات المالية: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، ذلك لضمان القدرة على السداد لتلك القروض مع فوائدها المستحقة في المواعيد المحددة.

د– الموردون والدائنون الآخرون: إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين المؤسسة والموردين أو الدائنين حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في صحة القوائم المالية، كما أن درجة السيولة و الربحية تعدان ذات أهمية قصوى لهم، كونها تعتبر أساس تقرير سالمة الحالة المالية.

هـ– الإدارة الجبائية: المصادقة على احترام النصوص القانونية والقواعد الضريبية التنظيمية، وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها تضفي الثقة على الحسابات أمام إدارة الضرائب، والتأكد صحة التصريحات الجبائية.

و– الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأمور، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو الإحصاء أو رسم السياسات الاقتصادية والمالية، لا يمكن للدولة القيام بأعمالها دون معلومات موثقة من طرف جهات محايدة.

ي– نقابات العمال: إن الاتحادات والنقابات المهنية تلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال، خاصة في ظل اقتصاد السوق من خلال آلية التفاوض والمساومات الجماعية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز مادية، و المعلومات المعبرة عن مقدرة المؤسسة على الدفع ترتبط بدورها في صحة القوائم المالية وما تحتويه كمؤشرات الربحية، السيولة، التي تعتبر من الحجج التي تعتمد عليها هذه النقابات.

6– الفرق بين المحاسبة والتدقيق:

لعدم الخلط بين مهنتي المحاسبة و التدقيق يجب التفرقة بين المفهومين في **الجدول التالي:**

المحاسبة	التدقيق
تقوم بتجميع وتبويب وتلخيص و بإيصال المعلومات، من خلال المخرجات الممثلة في القوائم المالية.	يقوم بفحص وتحليل انتقادي محايد للدفاتر والسجلات المحاسبية والقوائم المالية، أي يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب.
تقيس الأحداث المالية في المنشأة من خلال إعداد القوائم المالية لتوصيلها إلى الأطراف المعنية.	يقوم بفحص القياس المحاسبي للقوائم المالية، التي تم الإفصاح عنها حول نتائج أعمال المنشأة.
المحاسب شخص موظف يتبع لإدارة المنشأة ويتقاضى أجره منها.	المدقق شخص محايد مستقل من خارج المنشأة يقوم بعمله مقابل أتعاب تحدد في العقد الموقع مع المنشأة.
المحاسب ربما قد لا تكون لديه معلومات حول التدقيق وإجراءاته.	المدقق لديه المعرفة الجيدة للمبادئ المحاسبية وطرقها، في الأصل المدقق هو محاسب مميز.
المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية التي تم إعدادها.	المدقق مطالب بتقديم تقرير يتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للواقع الحقيقي للمشروع.
المحاسب موظف دائم في المنشأة يقوم بعمله بانتظام.	المدقق يعين أو كلف بعقد رسمي وغير دائم العمل في المنشأة.
●يمكن تشبيه علاقة المدقق بالمحاسب كالعالقة القائمة بين القاضي والمحامي، إذ يشترط في كل فريق الخلفية العلمية، لكن يضاف للمدقق والقاضي الحياد، النزاهة، السرية، والحكم الشخصي.	

المصدر: خالد أمين عبد اهلل، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 1241، ص 46.

7– تصنيفات التدقيق:

توجد عدة أنواع من عملية التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها يمكن تصنيفها كما يلي:

الشكل رقم 01: تصنيفات التدقيق

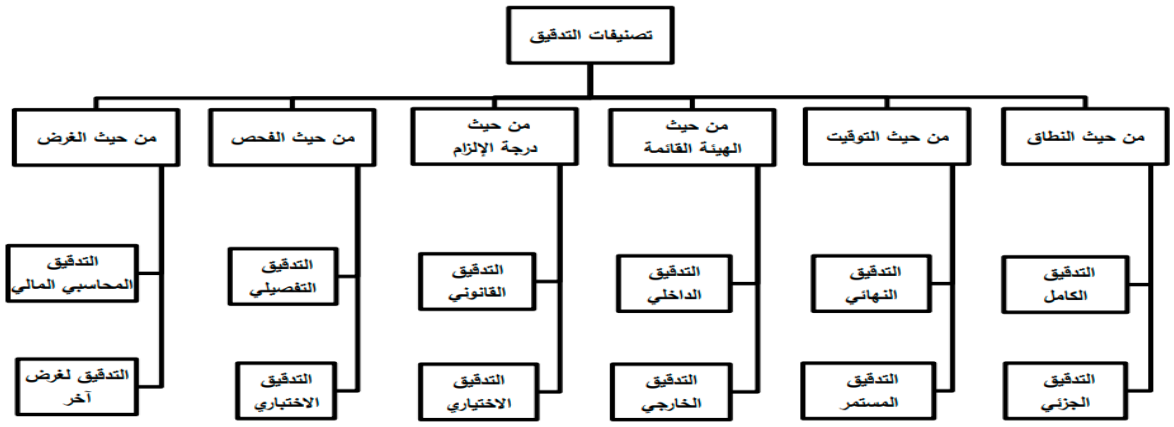

المصدر: الياس قالب ذبيح، أثر تطبيق النظام المحاسبي على فعالية التدقيق الجبائي، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018 ص 57.

7-1- من حيث نطاق عملية التدقيق:

أ- التدقيق الكامل: هذا النوع يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات لكل وظائف وأنشطة المؤسسة، غالبا ما يحصل في المشاريع الصغيرة، وللمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الجهة المعينة أية قيود على مجال عمله دون المساس بمعايير المهنة للتوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية.

ب- التدقيق الجزئي: يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات أو البنود التي يتعهد اليها المدقق بفحصها في العقد، قد نجد مثال يدقق النقدية أو المخزون أو حسابات أخرى، كما تنحصر مسؤولية المدقق في حدود المجال المكلف به وغالبا ما يكون هذا النوع في الشركات الكبرى.

7-2- من حيث درجة الإلزام:

أ- التدقيق القانوني: هو التدقيق الذي ينص عليه قانون الشركات أو حكم قضائي أو قوانين أخرى، بحيث يلزم القانون عددا من المنشآت بتدقيق حساباتها، وغالبا ما تكون المنشآت من نوع شركات الأموال (المساهمة).

ب- التدقيق الاختياري: هو النوع الذي يتم دون التزام قانوني، انما يتم بناءا على اتفاق بين الشركاء للقيام بها بواسطة مدقق خارجي، وهذا النوع من التدقيق يناسب المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، ان واجبات المدقق في هذه الحالة محددة في الاتفاق بين المدقق والشركة بحيث يمكن توسيع نطاق الفحص أو تضييقه.

7-3- من حيث مجال الفحص:

أ- التدقيق التفصيلي: يقصد به التدقيق الذي يشمل جميع الأعمال التي تمت خلال السنة المالية، مما يجب فحص كافة البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من عدالة القوائم المالية وتمثيلها لنتائج الأعمال والمركز المالي، إلا أن هذا النوع يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من قبل المدقق ومكلف بالنسبة للمؤسسة المعنية.

ب- التدقيق الاختباري: يقوم هذا النوع على انتقاء عينة من مجمل العمليات لفحصها، على أن يتوقف حجم هذه العينة حسب مدى متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية الموجود في الشركة، إذا وجد المدقق أخطاء كثيرة وجب عليه توسيع حجم العينة، إلى أن تصل لديه قناعة كافية تعكس رأيه النهائي حول صدق القوائم المالية.

7-4- من حيث توقيت عملية التدقيق:

أ- التدقيق المستمر: يتم هذا التدقيق على مدار السنة المالية، غالبا ما يتم وفق برنامج زمني محدد مسبقا، بغض النظر عن تدقيق القوائم المالية، كما يتمتع المدقق للوقت الكافي لكشف الأخطاء والتجاوزات، كما يطبق هذا النوع على المنشآت الكبيرة كونها تتمتع بتعدد وتعقد حجم المعاملات.

ب- التدقيق النهائي: هذا النوع يتم بعد انتهاء السنة المالية أي بعد ترصيد الحسابات واعداد القوائم المالية، يناسب هذا النوع المنشآت الصغيرة كونها تضم عمليات قليلة على عكس المنشآت الكبيرة التي تتميز بكثرة العمليات، وضيق الوقت بين نهاية السنة المالية وطلب تقديم الحسابات.

7-5- من حيث القائم بعملية التدقيق:

أ- التدقيق الخارجي: هو فحص انتقادي للدفاتر المحاسبية والقوائم المالية من قبل شخص مهني مؤهل ومستقل عن المؤسسة يتم تعيينه بواسطة عقد أو تكليف، بقصد إبداء رأي فني محايد و مدعم بالحجج، حول نوعية و موثوقية المعلومات المالية المعروضة من طرف المؤسسة و مدى التزامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المعمول بها.

ب- التدقيق الداخلي: يعتبر وظيفة تقييم مستقلة يقوم بها المشروع لفحص وتقييم أداء أنشطته الداخلية، والمدقق الداخلي يعتبر موظف بالمشروع يتمتع بقدر من الاستقلال الوظيفي، يوجه تقريره مباشرة إلى الإدارة العليا وأحيانا إلى مجلس الإدارة

7-6- من حيث الغرض (الهدف):

أ-التدقيق المحاسبي و المالي: ينطوي هذا التدقيق على جمع الأدلة عن البيانات التي تشملها القوائم المالية ذات القبول العام، ويسعى من خلاله المدقق إبداء رأيه ويدلي بشهادته عن مدى صحة وصدق القوائم المالية، ومما لا شك فيه أن تتم من قبل شخص مؤهل ومستقل يتمتع بالكفاءة المهنية تمكنه من إبداء رأيه.

ب– التدقيق لغرض آخر: قد يكون التدقيق لأغراض أخرى حسب الجهة المستفيدة وطبيعة العمل الخاضع للتدقيق، قد نجده في عدة مجالات كالتدقيق التشغيلي، الجبائي، البنكي، الاجتماعي.